اتفاقية مناصفة ارباح النفط في قطر في ١ ايلول ١٩٥٢ وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الباحثة. مروه عبد سمير أ.د احمد صالح خليفة

جامعة الانبار – كلية الآداب

Mar22a4004@uoanbar.edu.iq

الملخص:

وقعت حكومة قطر اتفاقها الشهير في ١ ايلول ١٩٥٢ مع شركة النفط الانكليزية – الفارسية ، والذي بموجبه حصلت على نصف ارباح النفط والغاز المنتج والمصدر فوق اراضيها بعد جولات من المفاوضات والمباحثات ، اذ دخلت خزينة قطر مئات الملايين من الدولارات منذ العام الاول للتوقيع على اتفاق المناصفة ، وتعددت الاثار الايجابية للاتفاقية على شتى الاصعدة ، اذ شهد الجانب السياسي تطوراً ملحوظاً عزز سيادته ومكانته الداخلية والخارجية ، وتأسست شركة نفط وطنية اخذت على عاتقها ادارة العملية الانتاجية والتسويقية ، ونالت قطر استقلالها عام ١٩٧١ ودخلت كعضو بارز في المنظمات العربية والاقليمية والعالمية ، اما على الصعيد على الاقتصادي فتضاعفت كميات انتاج النفط والغاز وتراكمت العائدات وازدهرت الصناعات لاسيما البتروكيمياوية والانشائية والغذائية وتوسعت طرق النقل البرية والبحرية والجوية وازدهر القطاع المصرفي ، اما على الصعيد الاجتماعي فتضاعفت اعداد الطلبة والكوادر التدريسية ورياض الاطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والاعدادية واصبح التعليم مجاناً للذكور والاناث ، وافتتحت اول جامعة في قطر وكان للقطاع الصحي نصيباً كبيراً من عجلة التقدم والتطور فبنيت المستشفيات الحكومية والصيدليات و المستوصفات الطبية في اغلب انحاء قطر ، وارسلت القطريين في بعثات طبية ذات اختصاصات متعددة ، واصبح سكان قطر اكثر استقراراً من ذي قبل وتزايدت اعدادهم وارتفع معدل نموهم الاقتصادي ، وصدرت الصحف والمجلات وتأسست الاذاعة والتلفزيون، و افتتحت النوادي الرياضية والترفيهية كل تلك الاثار الايجابية تعززت في سيادة وطنية وسيطرة للحكومة على ثرواتها ومواردها لتُسهم مع دول الساحل الغربي الاخرى في تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ايار ١٩٨١ ليكون خير محفل سياسي واقتصادي واجتماعي نحو تنمية شاملة.

الكلمات المفتاحية (اتفاقية – مناصفة – نفط – ارباح – قطر)

Oil profits parity agreement in Qatar on September 1 1952 and its political, economic and social effects

Prof. Dr. Ahmed Saleh Khalifa
Anbar University - College of Arts,

Marwa Abdel Samir
Anbar Education Directorate

Mar22a4004@uoanbar.edu.iq

Abstract:

The government of Qatar signed its famous agreement on September 1, 1952, with the Anglo-Persian Oil Company, according to which it obtained half of the profits of oil and gas produced and exported on its territory after rounds of negotiations and discussions. Hundreds of millions of dollars entered Qatar's treasury since the first year of signing the parity agreement. The positive effects of the agreement were numerous at various levels, as the political side witnessed a remarkable development that strengthened its sovereignty and internal and external position, and a national oil company was established that took upon itself the management of the production and marketing process. Qatar gained its independence in 1971 and entered as a prominent member in Arab, regional and international organizations. As for the Economically, the quantities of oil and gas production doubled, revenues accumulated, and industries flourished, especially Especially petrochemical, construction, and food. Land, sea, and air transportation routes expanded, and the banking sector flourished. As for the social level, the number of students and teaching staff, kindergartens, primary, secondary, and preparatory schools doubled. Education became free for males and females. The first university was opened in Qatar, and the health sector had a large share in the wheel of progress and development. Government hospitals, pharmacies, and medical dispensaries were established in most parts of Qatar, and Qataris were sent on medical missions with multiple specialties. The population of Qatar became more stable than before, their numbers increased, and their rate of economic growth increased. Newspapers and magazines were published, radio and television were established, and sports and

entertainment clubs were opened All of these positive effects were strengthened in national sovereignty and the government's control over its wealth and resources to contribute, along with other West Coast countries, to the establishment of the Gulf Cooperation Council in May 1981 to be the best political, economic and social forum towards comprehensive development.

Keywords (agreement - equitable - oil - profits - Qatar).

المقدمة

تعد اتفاقية مناصفة ارباح النفط واحدة من اهم الاتفاقيات النفطية العالمية التي وصلت الشرق الاوسط والخليج العربي لاسيما دول الساحل الغربي قادمة من فنزويلا في محاولة لتحشيد الرأي العام في الدول المنتجة للنفط والسعي لمطالبة حكومات تلك الدول بحقوقها النفطية وعلى أقل تقدير نصف ارباحها النفطية ، لتأييد فنزويلا في عقد تلك الاتفاقية والضغط على الشركات النفطية العالمية لانتزاع تلك الحقوق ، كانت قطر قد التحقت بركب الدول الموقعة على تلك الاتفاقيات في ١ ايلول ١٩٥٢ بعد المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٠ والكويت عام ١٩٥١ ، وسنحاول في هذا البحث عرض المباحثات والمفاوضات التي أجرتها حكومة قطر مع الشركة النفطية لتعديل مواد الامتياز ورفع نسبة الارباح الى النصف ، وسنبين اهمية تلك الاتفاقية في تعزيز الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومدى تأثير عائدات النفط التي اسهمت في جعل قطر دولة رائدة في كافة المجالات.

اولاً – قطر ومفاوضات المناصفة

سيطرت بريطانيا على منطقة الخليج العربي عبر عقد عدة اتفاقيات مع شيوخ المنطقة منعتهم من التصرف والبيع والتأجير لأي قطعة ارض او منح امتياز الا بموافقتها وهو ما تعهد به شيخ قطر عام ١٩١٦ للحكومة البريطانية ، وبعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها كانت قطر تشكل نقطة ارتكاز وموقع اقتصادي واستراتيجي مهم في السياسة البريطانية اذ دفعت شركة النفط الانكليزية – الفارسية للظفر بامتياز تلك الامارة[١].

سلكت امارة قطر طريق اشقائها المملكة العربية السعودية والكويت والعراق[٢] في نهج جديد وصلت اصدائه اليها بسرعة كبيرة فالثروة النفطية لهم مصدراً وحيداً في الموازنة والدخل القومي ومطالب شعوبهم وحدتها اعمال استغلال الشركات النفطية لهم وسوء الاوضاع الاقتصادية، وان الشركات النفطية العالمية التي تستغل نفطهم تكاد تكون اجندتها وسياساتها الاحتكارية متطابقة الى حد بعيد، لهذه الاسباب بدأت قطر تبحث عن اتفاقيات جديدة تزيد من ايراداتها النفطية وتعيد اليها جزءاً من سيادتها وتحقق لشعبها بعض الخدمات والمكاسب اذ وافق شيخ قطر على منح تراخيص

الامتياز لشركة النفط الانكليزية – الفارسية عام ١٩٣٢ بعد ان قدم المقيم السياسي في البحرين لشيخ قطر تلك المشورة[٣].

وقع شيخ قطر عبدالله بن جاسم آل ثاني[٤] اتفاقاً نفطياً مع ممثل شركة نفط العراق (تشارلون كلارك مايلز Charlon Clark Miles) في ١٧ ايار ١٩٣٥ ولمدة ٧٥ عاماً واستلم الشيخ ٤٠٠ الف روبية عند التوقيع و ١٥٠ الف روبية اخرى كإيجار لمدة خمسة اعوام ترتفع الى ٣٠٠ الف روبية حتى نهاية الامتياز وان يحصل على ٣ روبيات عن كل طن من النفط المصدر و روبية واحدة و٨ آنات عن كل طن من الاسفلت والاوزوكريت وفيما يخص الغاز يحصل الشيخ على ٢ آنة عن كل الف قدم من الغاز المصدر وكانت شركة نفط العراق صاحبة الامتياز والتي اسست شركة نفط قطر لإدارة الانشطة النفطية والعمليات الانتاجية فيها [٥]، وبعد توقفٍ دام لسنوات الحرب العالمية الثانية استأنفت شركة نفط قطر اعمالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اذ استطاعت ان تصدر اول شحناتها النفطية بتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٤٩ وبكمية (٨٠,٠٠٠) طن وسط احتفالٍ رسمي و شعبي كبيرين من حقل دخان عبر ميناء امسيعيد[٦].

شهدَ بداية عقد الخمسينات مطالبات قطرية لتعديل بنود امتياز عام ١٩٣٥، لاسيما المتعلقة بنسب الارباح والعوائد ، اذ كانت مطالبات الشيخ علي بن عبدالله بن جاسم آل ثاني[٧] متكررة وعبر خطابات الى شركة نفط العراق ، اذ جاء في احدى الوثائق بتاريخ ٣١ اذار ١٩٥٢ ان الشيخ مصمم على زيادة الارباح ومتأثر بشكل كبير بما حققته دول الخليج من مكتسبات ، فضلاً عن ذلك انه يمر بضائقة مالية ويحتاج الى الاموال ، وجاء في الوثيقة ان الشيخ بين وبشكل واضح ان كميات انتاج النفط في قطر بتزايد واضح[٨].

كان للأوضاع والتطورات السياسية و الاقتصادية تأثيراً كبيراً على اندفاع القطريين نحو المطالبة بنصف الارباح، فاستقلال الهند اعطى اشارة واضحة على احتمالية فقدان السياسة البريطانية سيطرتها على الخليج العربي بشكل عام وقطر بشكل خاص، ولم يكن تأميم النفط في ايران عام ١٩٥١الا عاملاً ذو حدين فهو دفع معنوي للقطريين للمطالبة وجرس انذار للبريطانيين خشية ان يفقدوا امتيازهم النفطي ، وجاءت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر بقيادة تنظيم الضباط الاحرار ضد الحكم الملكي في مصر والبريطانيين معهم ، الا عاملاً اخر جعل عجلة المفاوضات والضغط على البريطانيين وشركتهم النفطية لقبول مبدأ المناصفة بشكل اكثر واقعية، وان الاقتداء بالسعوديين والكويتيين ووصول انباء زيادة مدخولاتهم المالية جراء تطبيقهم اتفاق المناصفة واشتداد المطالب بالمنافع ذاتها في البحرين ، وهذا يعني ان البريطانيين في هذه المرحلة كانوا اكثر ضعفاً من اي وقت مضى[٩].

ردت شركة نفط قطر على مطالب الشيخ بمبررات اهمها؛ ان كميات الانتاج في قطر اقل من نظيراتها من دول الخليج وان الوقت غير مناسب لإجراء اي تعديل على بنود الامتياز الاصلي وان كلفة الانتاج عالية ورأس المال يحتاج الى تعزيز بشكل مستمر وان الاستثمارات قليلة جداً[١٠].

عقد الشيخ علي مباحثات جديدة مع ممثلي الشركة بتاريخ ٩ ايار ١٩٥٢ ركزت على عدة نقاط اهمها، البدء بتوقيع اتفاقية مناصفة الارباح بين الطرفين وبشروط متشابهة مع الدول التي سبق لها ان ادخلت مبدأ المناصفة في بلدانها، اذ تعد هذه اول مسودة نوقش فيها مبدأ المناصفة[١١]، وتطرق الطرفان الى امكانية احتساب ضريبة الدخل على كميات النفط المصدر من لدن الشركة على ان لا تتجاوز نصف الارباح وان يكون تأريخ احتسابها سنوياً وتدفع على ثلاثة اقساط وبالجنيه الاسترليني[١٢] ، وناقش الطرفان آلية احتساب نصف الارباح وفق الآلية الاتية، يكون الربح ناتجاً عن الفرق للقيمة الحدودية عن كل طن من النفط المصدر في المدة المراد احتساب ارباحها والتكلفةِ لكل طنٍ من النفط مضروباً في عدد الاطنان المصدرة على هذا الاساس، وحدد الطرفان التكلفة اليومية وتثبيتها في سجلات تحتسب في نهاية العام[١٣].

عاد الشيخ علي من جديد للضغط على الشركة ففي ١٤ ايار ١٩٥٢ اجتمع بممثلي الشركة في الدوحة لمناقشة مسودة الاتفاق وبعد مناقشات متبادلة الآراء اقترحت مسودة ثانية حملت حلولاً للنقاط الخلافية في المسودة الاولى في ٩ ايار ١٩٥٢، وتضمنت المسودة الجديدة مقدمة و٨ مواد و ابرز ما جاء فيها ان تتحمل الشركة كافة الاعباء المالية الواجبة للشيخ على ان لا تقل عن خمسين بالمائة وبدفعات اربعة لكل عام تبدأ من الاول من كانون الثاني وتنتهي الحادي والثلاثين من كانون الاول[١٤]، نصت المادة الثالثة من المسودة على خضوع جميع العمليات الحسابية التابعة للشركة لممثل الشيخ وفق برنامج كل ستة اشهر او سنوي، ومنح الشيخ حق مراقبة الكميات المصدرة عبر ممثل له في موانئ الشحن[١٥] و تفاوض الطرفان على امكانية قيام الشركة بأعمال تنقيب جديدة لاسيما في المناطق البحرية المغمورة الاقليمية التابعة لإمارة قطر شرط ان تتم عبر اشعارات مباشرة الى الشيخ على ان تكون الموافقة مرهونة بتعديل امتياز النفط لعام ١٩٣٥[١٦].

نستنتج مما سبق ان المسودتين كانتا مرحلة تفاوض في (٩ و ١٤ ايار ١٩٥٢) بين الشيخ والشركة ولعل التسويف والمماطلة كان شعار الشركة في تلك المرحلة بيد ان الاصرار وعدم التنازل نراه هدفاً سعى اليه الشيخ بكل جدية ولا يفوتنا ان نذكر ان تلك المسودتين كانتا اساساً لاتفاقيةٍ قادمة وقعت بين الشيخ والشركة.

ثانياً – قطر ومناصفة الارباح

وقِعت اتفاقية مناصفة الارباح بين الشيخ علي بن عبدالله بن جاسم و و مدير شركة استثمار نفط قطر المحدودة (ريتشارد ارنست رونالد برد Richard Ernest Ronald Brd) بتاريخ ١ ايلول عام ١٩٥٢[١٧] والتي عدت نصراً للشيخ وتحقيقاً لما كان يصبو اليه لاسيما وان الحاحه جاء بنتيجة مثمرة بعد مفاوضات استمرت قرابة سبعة اشهر ، اذ جُعلت المسودتين مرتكزاً سار عليها الطرفين في وضع لبنات اتفاقٍ وضع الامور في نصابها الصحيح ولو بدرجة اقل من المطلوب اذ عد اتفاق مناصفة الارباح في قطر واحداً من اهم الاتفاقيات التي شهدتها منطقة الخليج العربي وان الظروف والمسببات الداخلية والخارجية سبق عرضها في صفحات ماضية ، وهنا لابد لنا من عرض ذلك الاتفاق كما جاءت بنوده في الوثائق البريطانية[١٨].

تضمن الاتفاق الجديد مقدمة وثمانية مواد ، خصصت المادة الاولى للتأكيد على ان امتياز ١٧ ايار ١٩٣٥ هو الاساس في التفاوض والتعامل والذي اطلق عليه الامتياز الاصلي في حين اطلقت على هذه الاتفاقية الامتياز المعدل (اتفاقية مناصفة الارباح)، وجاء في ذات المادة مصطلحات تعريفية عن الاتفاقية بضرورة توحيدها، اذ حدد الطن المصدر من النفط بـ(٢٢٤٠) رطلاً[١٩] وفق القياس البريطاني[٢٠].

إن اهم ما جاءت به الاتفاقية المعدلة هي المادة الثانية الفقرة (أ) والتي نصت على ان تتعهد الشركة ابتداءاً من تاريخ تنفيذ الاتفاقية بدفع نسبة خمسين بالمائة من الارباح الصافية الى الشيخ وبالعملة الاسترلينية وعن النفط الخام والاسفلت والاوزوكريت والغاز الطبيعي الذي تنتجه الشركة من حقول النفط في قطر ويكون احتساب الارباح بشكل سنوي [٢١] .

حصل شيخ قطر على عوائد مالية اضافية جديدة اهمها ضريبة دخل سنوية عن النفط المصدر والغاز الطبيعي والاسفلت و الاوزوكريت المصدر والمخزن وحصل ممثلو الشيخ على رواتب شهرية تعهدت الشركة بدفعها ومبالغ رسوم مالية اخرى وتعهدت الشركة للشيخ ان تدفع له مبالغ اضافية في حالة عدم وصول نسبة الارباح الى ٥٠ بالمائة حتى تصل الى ما اتفق عليه في المادة الثانية واصطلحت الشركة على هذه المبالغ اسم (مبالغ التسوية)، و وضع الشيخ شروطاً جديدة في الاتفاقية المعدلة ضمنت له موارد مالية في حالة حدوث اي طارئ يصيب اعمال الشركة بالتوقف ، اذ اشترط حصوله على مبلغ مليون جنيه استرليني سنوياً عند اي توقف[٢٢].

استطاع الشيخ بموجب المادة الرابعة انتزاع عدداً كبيراً من الصلاحيات لمصلحته ووضع شروط تخدم امارته، اذ اصبح لممثلي الشيخ حق مراقبة الاسعار وتدقيقها مع الاسواق النفطية العالمية وطالب الشيخ شهادة حسابية سنوية من الشركة ليتسنى لمراقبيه تدقيقها والاطلاع على بياناتها وعند الخلاف والاختلاف يتلجأ الشيخ الى التحكيم ضد الشركة

في محاكم دولية وهنا يمكن القول ان الشيخ استطاع الحصول على النفوذ في جميع انشطة الشركة في الانتاج والتوزيع والنقل والتسويق عبر مراقبة واشراف تضمن اليه حقوقه وعدم التلاعب بها[٢٣] .

اقتصرت عملة التداول والسداد واساس التعامل بين الشركة والشيخ على الجنيه الاسترليني، اذ تم تحويل الروبيات والانات على سعر الصرف الذي اصبح يعادل شلن وستة بنسات لكل روبية، وادخلت الى الاتفاقية مادة جديدة نصت على فرض رسوم كمركية على معدات الشركة واجهزتها وموادها كافة كالآلات والاثاث والتجهيزات والمعدات، بعد ان كانت الشركة معفاة عن دفع تلك الرسوم في امتياز عام ١٩٣٥، وبموجب المادة السادسة تعهد الشيخ بتوفير حماية للشركة وانابيبها ومنشآتها النفطية عن طريق رجال شركة وحرس على ان تتعهد الشركة بدفع مبلغ عشرين الف جنيه استرليني لاولئك الحراس وهو ما يعني توفير فرص عمل لاهل الامارة[٢٤].

اعطت المادة السابعة للشيخ حق مراجعة بنود الامتياز ، وفي حالة رغبته في التعديل يخاطب الشركة في اجراء مفاوضات حول المادة المراد تعديلها وهذا يعني ان سيادة الشيخ وسطوته اصبحت اكثر من ذي قبل[٢٥].

اهتم المقيم السياسي البريطاني في البحرين بما جاء في اتفاقية مناصفة الارباح في قطر، اذ اكد في كتابه لشيخ قطر المؤرخ في ٢٦ ايلول ١٩٥٢ ان الحكومة البريطانية جادة في توفير المبالغ النقدية المتعلقة بنسب ارباح شيخ قطر من خلال توفيرها نقداً وعبر آليات الصرف، وهذا يعني ان الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في نفس الشهر الذي تم فيه التوقيع[٢٦]، وعاد المقيم السياسي في ٥ تشرين الاول عام ١٩٥٢ على التأكيد عبر رسالة جديدة بأن نسبة ارباح الشيخ تدفع بالروبية الهندية لحين استكمال الاجراءات الادارية والفنية والمالية من حكومة جلالة الملك بالجنيه الاسترليني[٢٧] ،وعليه اصبح من الواجب على الشيخ فتح حساب مصرفي في بنك لندن بالجنيه الاسترليني وبناءاً على ذلك زار وفد من بنك لندن المركزي قطر وبين للشيخ طريقة وآلية التعامل وايداع الحسابات في البنك برصيد الشيخ[٢٨].

نستخلص مما سبق ان اتفاقية مناصفة الارباح في قطر جاءت نتيجة لمفاوضات ومباحثات اصر عليها شيخ قطر، وإن نيل نصف الارباح وعوائد مالية اخرى كدفعات للتسوية ورسوم ضريبية وكمركية ما هي الا نتاج حقيقي لسياسة نفطية قطرية ناجحة حققت اهدافها في ظل تنازل بريطاني واضح امام ضغوط الشيخ وتداعيات خارجية متعددة، وإن تضمين بند اعطى للشيخ حق مراجعة مواد الامتياز ما هو الا دليل لنجاح اجندة الشيخ وسياساته المرسومة، اذ اخذ يطالب بالعوائد التعديلات وفتح حساب مالي خاص بالحكومة القطرية في بنك لندن المركزي.

ثالثاً – اثر اتفاقية مناصفة الارباح في قطر على الصعيد السياسي

اصبحت عوائد النفط الكبيرة الناجمة عن توقيع اتفاقية مناصفة الارباح الشغل الشاغل للاوساط السياسية والاقتصادية، لاسيما ابناء الطبقة الحاكمة من اسرة آل ثاني ففي محاولة لنيلهم جزءاً من تلك الارباح قدم(١٥٨)

شخصية مقربة من الشيخ كتاباً رسمياً يحمل تواقيعهم يطالبون فيه بزيادة مخصصاتهم وحوافزهم بنسبة 4 اضعاف ما كانوا يتقاضونه سابقاً[٢٩].

طالب شيخ قطر في ١٠ تشرين الاول ١٩٥٢ شركة تنمية نفط قطر المحدودة بضرورة تسليمه مبالغ مالية لحاجته اليها علماً ان طلب الشيخ ارادها بالروبية الهندية ، مما دعا المقيم البريطاني (روبرت هاي Robert Hay) الى مخاطبة الحكومة البريطانية بشأن ذلك التطور في كتابه المؤرخ في ١٥ تشرين الاول ١٩٥٢[٣٠].

جاء في احدى الوثائق البريطانية الخاصة بوكالتها السياسية في البحرين ان الشيخ علي بن عبدالله ارسل اليها طلبات يرغب من خلالها رفع نسب الارباح لاسيما في كتابه المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٥٢، وحملت الوثيقة معلومات عن قيام وفد يمثل شيخ قطر برئاسة الشيخ عبدالله درويش بمفاتحة الشركة والالتقاء بممثليها في الدوحة واعرب عن الرغبة في رفع نسب العوائد والارباح وتعديل اتفاق المناصفة الموقع في ١ ايلول عام ١٩٥٢[٣١].

اصبحت اتفاقية مناصفة الارباح منطلقاً للتوقيع على امتيازات جديدة برية وبحرية ، اذ استطاعت شركة شل الظفر بامتياز بحري في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ والذي شمل مساحة ٢٥ الف كيلومتر مربع بحري ولمدة ٧٥ عاماً ، وأُدخل مبدأ المناصفة في هذه الاتفاقية[٣٢] ،وحصل شيخ قطر على منح وايجارات عديدة بموجب المادة الثالثة هذا الاتفاق بلغت ٣٦٣,٩٥٢ جنيه استرليني استلمها عند التوقيع وتعهد الشركة بدفع مبلغ ٧٥,٤١٥ جنيه استرليني كبدل ايجار سنوي ،وفيما يخص عوائد الريع حصل الشيخ على ١٢,٥ بالمائة من ارباح السعر المعلن، و ٢ شلن وثلاثة بنسات عن كل من الاسفلت والاوزكريت، واثنان وربع بنس عن كل ١٠٠٠ قدم مكعب من الغاز المصدر، واستلم الشيخ مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه مقابل اعفاء الشركة عن ضرائب المواد المستوردة، واهم ما جاء في الاتفاقية هو الاستفادة من دروس اتفاقية المناصفة السابقة، اذ حددت نسبة ٥٠ بالمائة من الارباح على ضريبة الدخل شرط ان لا يقل المبلغ عن ٦٥٠ الف جنيه سنوياً[٣٣] .

اصدرت حكومة قطر بمرسومها الملكي المرقم (١) عام ١٩٥٤ تعديلاً جديداً لضريبة الدخل على الافراد والشركات والمؤسسات العاملة فوق اراضيها، اذ وفر اليها مبالغ مالية جديدة لما كان يزاوله افراد الشركات في البيع والشراء وتوفير الخدمات[٣٤]، وحددت المواد الرابعة والخامسة والسادسة مبلغ سبعين الف روبية سنوياً كحد ادنى تدفع عليه الضريبة وحملت الحكومة مسؤول العمل عن توفير البيانات الخاصة بالعمال في دائرته والشركة في منشآتها النفطية كافة دون اعفاء[٣٥] ، ونصت المادة الثالثة عشر على تحميل الشركة اية معلومات غير دقيقة او تزوير يشوب سجلاتها وبيانها[٣٦].

بعد جولة من المفاوضات تم توقيع اتفاقية سعرية جديدة في ١٧[٣٧] من اب ١٩٥٥ [٣٨] وقعها عن الجانب القطري عبدالله درويش وعن الشركة ممثلها (جبسون Gibson) في العاصمة البريطانية لندن، حيث تحددت فيها أسعار جديدة للنفط بصفة مؤقتة، ، ودفعت الشركة عند التوقيع مبلغ مليون جنيه استرليني، وحصل الشيخ على عوائد جديدة بلغت ٢٠,٠٠٠ جنيه كمبلغ مقطوع سنوياً ونسبة ارباح جديدة بلغت ١٢,٥ بالمائة من اسعار البيع المعلن للنفط المصدر، على أن تقوم بتسديد بقية المبلغ المتفق عليه عند التوقيع النهائي الذي تم في الدوحة بحضور الشيخ والمستر (إنسور Ensor) بعد إصدار مرسوم تعديل ضريبة الدخل الذي مكّن الشركة في ظله من الحصول على تخفيض من ضريبة الدخل المفروضة عليها في المملكة المتحدة ، اذ تمت المصادقة عليها في ٢٥ ايلول ١٩٥٥ واصبحت الاتفاقية سارية المفعول وابتداءاً من ١ كانون الثاني عام ١٩٥٥، والتي بموجبها دخل للخزينة القطرية اموالاً اضافية جديدة استثمرتها في قطاعات جديدة[٣٩] .

ادركت الحكومة القطرية ان زيادة عوائد النفط مرتبطة بزيادة كميات الانتاج، وامست ارباح النفط قضيةً متداولة في اروقة الحكومة ومن هذا المنطلق ، فما برحت الحكومة ان طالبت بزيادة تلك الكميات لتعود عليها بالنفع الاكبر، ومع بدايات عام ١٩٥٦ تعالت الاصوات بهذا المطلب، فأعلن الشيخ في رغبته ان تصل معدلات الانتاج الـ ٨ ملايين طن بعد ان كانت في عام ١٩٥٥ (٥,٣٦٢,٠٠٠) طن[٤٠]، وطلب من الشركة الاهتمام بنوعية وجودة النفط القطري المصدر، وهنا كان للشيخ عبر هذا المطلب منفعتين اولهما، ان كل زيادة في الانتاج سيحصل على نصف ارباحها، وثانيهما ان تلك الزيادة في الاعمال والانتاج سيجني الشيخ من خلالها ضريبة على الدخل[٤١].

اتبعت الشركة اسلوب التسويف والمماطلة في طلب الشيخ المتعلق بزيادة الانتاج، فتذرعت في اب ١٩٥٦ ان اجهزتها وآلياتها وخططها غير مهيأة لمثل تلك الزيادة، و لاسيما وان الشيخ اراد ان تكون الزيادة في عام ١٩٥٧ ، بيد ان إلحاح شيخ قطر وتكرار طلباته الرسمية جعل غايته تتحقق ، فمع حلول عام ١٩٥٨ بلغت كميات الانتاج اكثر من ٨ ملايين طن[٤٢] وفي هذا السياق نجد ان شركة تنمية نفط قطر رضخت لمطالب الشيخ في زيادة كميات الانتاج وفي وقت قياسي، نتيجة للظروف الخارجية التي تحيط بمنطقة الخليج العربي، لاسيما في العراق وايران والمملكة العربية السعودية، فلم تكن الشركة راغبة في اثارة المشاكل او خسارة الامتياز[٤٣].

تطورت الانظمة السياسية والادارية في قطر في النصف الثاني من القرن العشرين ، اذ اصبحت مؤسساتها تستمد قوتها من قوة اقتصاد الحكومة التي شرعت العديد من القوانين والانظمة التي نظمت اعمال الحكومة اهمها قانون عام ١٩٦١ وجريدة خاصة بنشر تلك القوانين وصدور قانون الجنسية في العام ذاته وفي عام ١٩٦٢ اسس شيخ قطر احمد بن علي آل ثاني[٤٤] هيئة ادارية عليا مركزية يرأسها نائب شيخ قطر التي اخذت على عاتقها رسم سياسات الدولة العليا لاسيما النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وتأسست ثلاث ادارات مهمة للمالية والادارية والنفط وفي عام ١٩٦٤ تأسس

مجلس شورى[٤٥]، وتطور النظام القضائي بشكل كبير في ستينات القرن الماضي للنظر في الشكاوى المقدمة اليهم عبر محاكم خاصة، وتأسست محكمة قطر الجزائية عام ١٩٧٠[٤٦].

سُن اول دستور في قطر في ٢ نيسان ١٩٧٠ والذي بموجبه شرعت القوانين والانظمة وحددت ضوابط وصلاحيات السلطة التشريعية و التنفيذية والقضائية ،وتأسس اول مجلس للوزراء في 3 حزيران ١٩٧٠[٤٧].

تطورت الاوضاع السياسية في قطر على نحو متزايد، اذ اخذت تبحث عن تدعيم كيانها السياسي عبر انضمامها الى الاتحاد التساعي[٤٨] الذي يضمها و امارات الساحل والبحرين ، وإن مقدمات الانسحاب البريطاني، جعل طريق الاستقلال مسلكاً وحيداً للقطريين عبر مراسلات ومباحثات اجريت بين القائمين على الحكم في قطر وممثلي الحكومة البريطانية في البحرين، لتعلن قطر بتاريخ ٣ ايلول عام ١٩٧١ استقلالها التام وانطلاقها صوب سياسةٍ خارجية اقليمية رسمت اجندتها بقوة واستقرار[٤٩] .

اقدمت حكومة قطر بزعامة الشيخ عبدالعزيز بن خليفة آل ثاني وزير المالية والبترول على خطوة كبيرة للضغط على مالكي شركة شل القطرية البحرية واجبارها على توقيع اتفاقية المشاركة بنسبة ٢٥ بالمائة بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٧٣ [٥٠]، اذ تعهدت الحكومة بتعويض الشركة مالياً عن نسبتها، ولعل توقيع الشركة على التنازل عن نسبة خمسة بالمائة سنوياً حتى تصل الى نسبة ٥١ بالمائة عام ١٩٨٣ من اسهم الشركة دليلاً واضحاً على اصرار الحكومة وقناعتها بأنها لن تقبل الا بنصف الارباح والمشاركة او يزيد على ذلك في الشركات النفطية العاملة فوق اراضيها[٥١].

اغتنم شيخ قطر الدعم الدولي و العربي لاسيما من المملكة العربية السعودية وابو ظبي والكويت ومنظمة الاوبك والاوضاع التي كانت تشهدها المنطقة العربية في الطلب من شركة شل البحرية التنازل عن اسهمها في الشركة بنسبة ٦٠ بالمائة لصالح شيخ قطر عبر اتفاق جديد وقع بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٧٤ ، واستثنت الاتفاقية الغاز الطبيعي على ان تقدم الشركة مبلغاً مقداره ١١ مليون دولار امريكية الى حكومة قطر وما كان لتلك الاتفاقيات ان توقع ونسب الارباح والمشاركة والمساهمة ان تتحقق لولا ما جاءت به اتفاقية مناصفة الارباح التي اعطت للشيخ حق المراقبة والتعديل في بنودها في اي وقت[٥٢] .

آلت جميع الحصص المتبقية في شركتي نفط قطر وشل البحرية الى الحكومة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٧٤، التي اجرت مباحثات ومفاوضات استغرقت مدة عامين لضمان ذلك التملك[٥٣].

مهدت اتفاقية مناصفة الارباح الطريق نحو سياسة نفطية حكومية وضعت يدها على كل مفاصل وانشطة القطاع النفطي عبر اتفاقيات بالمشاركة او شراء اسهم الشركات بنسب متزايدة في كل عام، اذ وضعت تلك المرتكزات خطة لإعلان تأميم القطاع النفطي في قطر يدار عبر شركة نفط وطنية يقع على عاتقها البحث والاستخراج والانتاج

والنقل والتسويق والتصدير وهو ما حصل بالفعل في ١٩٧٥، اذ اعلن وزير المالية والنفط عبدالعزيز بن خليفة آل ثاني امتلاك حكومته لتلك الشركتين التي انتقلت في ٨ شباط ١٩٧٥ الى المؤسسة القطرية للبترول بأمر مجلس الوزراء بالمرسوم رقم (١)، اذ صدر المرسوم الاميري رقم (٩٩) لسنة ١٩٧٦ الخاص بشركة نفط قطر، والمرسوم الاميري رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بشركة شل[٥٤].

رابعاً – الاثار الاقتصادية لاتفاقية مناصفة الارباح في قطر

قطاع النفط

جدول رقم (١) انتاج النفط في قطر (١٩٥٠ –١٩٨١) بالطن[٥٥]

السنة	مجموع الانتاج	السنة	مجموع الانتاج	السنة	مجموع الانتاج
١٩٥٠	١,٦١٦,٠٠٠	١٩٦٢	٨,٦٧١,٠٠٠	١٩٧٢	٢٢,٨٦١,٠٠٠
١٩٥١	٢,٣٣٢,٠٠٠	١٩٦٠	٨,٠٨٣,٠٠٠	١٩٧٣	٢٦,٩٩٥,٠٠٠
١٩٥٢	٣,٢٤٥,٠٠٠	١٩٦٣	٨,٩٧١,٤٠٤	١٩٧٤	٢٥,٨١١,٧٣٢
١٩٥٣	٣,٩٩٨,٠٠٠	١٩٦٤	٩,٩٨٠,٠٠٠	١٩٧٥	٢١,٧٨٧,١٧٥
١٩٥٤	٤,٧٠٤,٠٠٠	١٩٦٥	١٠,٧٩٨,٠٠٠	١٩٧٦	٢٤,٨٢٩,٤٦٧
١٩٥٥	٥,٣٦٢,٠٠٠	١٩٦٦	١٣,٦٣٩,٠٠٠	١٩٧٧	٢٢,١٤١,٨٨٢
١٩٥٦	٥,٧٨٤,٠٠٠	١٩٦٧	١٥,٢٣٩,٠٠٠	١٩٧٨	٢٤,٢٢٩,١٩٥
١٩٥٧	٦,٥٠٥,٠٠٠	١٩٦٨	١٦,٠٢٩,٠٠٠	١٩٧٩	٢٥,٣٠٦,٥٧٧
١٩٥٨	٨,٠٩٢,٠٠٠	١٩٧٠	١٧,٠٩٩,٠٠٠	١٩٨٠	٢٣,٤٧٣,٣٩٧
١٩٥٩	٧,٨٦٧,٠٠٠	١٩٧١	٢٠,٢٧٧,٠٠٠	١٩٨١	٢٠,٦٧٥,٣٠٧

نستنتج مما ورد في الجدول الخاص بإنتاج النفط الخام في قطر ان الزيادة الحقيقية والكبيرة كانت في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، بيد ان العام ١٩٥٢ شهد ارتفاعاً كبيراً في معدل الانتاج بلغ ثلث الكميات السابقة اي بزيادة تجاوزت المليون طن ، وحسب اعتقادنا ان تلك الزيادة ما كان لها ان تحدث لولا توقيع اتفاقية المناصفة في ايلول عام ١٩٥٢ ، اذ بدأت الشركة محاولاتها لتعويض المبالغ المقدمة لحكومة قطر عبر اتفاقية المناصفة، وعند النظر الى كميات الانتاج نراها في تزايد مطرد ما كان لها ان تحدث لولا التركيز على الارباح ونسبها وازدياد حفر الابار النفطية وتزويد المنشآت بأجهزة متطورة في الحفر والاستخراج والنقل والتصدير ، اضف لذلك مراقبة الحكومة لكل القطاعات النفطية للمحافظة على ثرواتها والسعي لازدياد ارباحها.

جدول رقم (٢) يوضح انتاج صادرات النفط القطري (١٩٥٠ – ١٩٨١) بالطن[٥٦]

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
١٩٥٠	١,٥٤٦,٤٢٠	١٩٦٦	٨,٩٣٦,٣٩٤
١٩٥١	٢,٢٤٦,٥٢٢	١٩٦٧	٨,٩٠٩,٧٠٤
١٩٥٢	٣,٢٢٢,٦٧٠	١٩٦٨	٩,٠٥٨,٦٧٨
١٩٥٣	٣,٩٢٠,١١٤	١٩٦٩	٩,٢١١,٢٤٤
١٩٥٤	٤,٦٠٠,٠٠٠	١٩٧٠	٩,٩٨٧,٦٤٥
١٩٥٥	٥,٢٦٤,٠٢٢	١٩٧١	٢٠,٢٧٦,٥٣٩
١٩٥٦	٥,٦٦٥,٦٨٠	١٩٧٢	٢٢,٨٦٠,٤٧٣
١٩٥٧	٦,٤٤٨,٣٥٢	١٩٧٣	٢٦,٩٩٥,٠٠٠
١٩٥٨	٨,٠٥٥,١٤٥	١٩٧٤	٢٤,٥٤٣,٠٠٠
١٩٥٩	٧,٨٥٧,٦٢١	١٩٧٥	٢٠,٧٣٩,٠٠٠
١٩٦٠	٧,٩٧٧,٩١٥	١٩٧٦	٢٣,١٥٧,٠٠٠
١٩٦١	٨,١٤٣,٧٠٦	١٩٧٧	٢٠,٦١٨,٠٠٠
١٩٦٢	٨,٦١٤,٦٤٤	١٩٧٨	٢٢,٩٣٥,٠٠٠
١٩٦٣	٨,٩٥٣,٠٠٠	١٩٧٩	٢٣,٩٥٨,٩٧٢
١٩٦٤	٨,٧٥٤,٤٥٣	١٩٨٠	٢٢,٤٠٩,٠٠٠
١٩٦٥	٨,٩٠٣,٩٩٨	١٩٨١	١٩,٧٣٠,٦٣٨

يتضح من الجدول رقم (٢) ان صادرات قطر النفطية في تزايد مستمر عام بعد آخر وبكميات كبيرة تؤكد اهمية النفط في الدخل القومي والتجارة الخارجية ، ولعل انخفاض الكميات في بعض السنوات يعود الى تطور الحياة الاقتصادية في قطر عبر منشآتها المختلفة التي تحتاج النفط ومشتقاته كوقود ، اما السنوات الاخيرة من مدة بحثنا فإن كميات الصادرات فيها تكاد تكون مستقرة او منخفضة في بعض الاحيان ويعود السبب في ذلك الى ارتباط قطر بمنظمات نفطية اقليمية حددت الكميات والاسعار للمحافظة على استقرار اسواق النفط العالمية

اشادت وثائق منظمة الاوبك بالتطور والنمو الكبيرين اللذين شهدهما القطاع النفطي في قطر، فبعد ان كانت معدلات الانتاج اليومي في عام ١٩٦٠ ،٦٠٠ ١٧٤ برميل يومياً، لترتفع اكثر من الضعف بحلول عام ١٩٧٠ اذ بلغت ٣٦٢ الف برميل يومياً، ومع حلول العقد التاسع من القرن العشرين بلغ الانتاج اليومي ٥٠٨ الف برميل يومياً

عام ١٩٨٠ وذكرت المنظمة ان الاحتياطات النفطية في قطر بلغت عام ١٩٧٢ ٧ مليارات برميل، ، واشارت الاحصائيات ان معدلات الانتاج التراكمي في قطر وصلت الى معدلات قياسية في عام ١٩٧٩ قاربت الـ ٢,٦٩٣,٠٠٠,٠٠٠ برميل، ولعل لغة الارقام تؤكد ان النسبة المئوية للانتاج من الاحتياطات التراكمية بلغت في ١٩٦٠ ٢,٥ بالمائة، ولعل دخول الحقول النفطية البحرية ميدان الانتاج والتصدير والتنافس اسهم في تنامي العائدات المالية الناجمة عن تصدير النفط، اذ تجاوز انتاجها المليون برميل سنوياً[٥٧] ومما لاشك فيه ان النسبة تتجه الى مؤشرات اعلى ففي العام ١٩٧٠ قاربت ١٩,٥ بالمائة، اما في عام ١٩٧٩ فإن نسبة الانتاج ارتفعت الى مستويات قياسية وصلت الى ٤١,٢ بالمائة، ومن الواجب اثارته في هذا المجال هو ان كميات الانتاج ترتفع في كل عام وتزداد معها احتمالات ارتفاع نسبة الاحتياطي النفطي، لذلك فإن ارتفاع كميات الانتاج ما هو الا دليل على اهتمام حكومة في القطاع اذ ازدادت اعداد الحقول النفطية في البر والبحر، مما جعل العوائد المالية والارباح السنوية تتضاعف عاماً بعد اخر[٥٨] .

جدول رقم (٣)

إيرادات الحكومة القطرية من النفط (١٩٥٠- ١٩٧٣)[٥٩].

السنة	الايرادات	السنة	الايرادات
١٩٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٦٢	٥٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٥١	٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٦٣	٦٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٥٢	١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٦٤	٦٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٥٣	١٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٦٥	٦٩,٢٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٥٤	٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٦٦	٩٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٥٥	٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٦٧	١٠٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٥٦	٣٦,٠٠٠,٠٠٠دولار	١٩٦٨	١١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٥٧	٤٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٦٩	١١٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٥٨	٦١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٧٠	١٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٥٩	٥٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٧١	١٩٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٦٠	٥٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٧٢	٢٥٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار
١٩٦١	٥٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٩٧٣	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار

اصبحت عوائد النفط الداعم الرئيس في اقامة الميزانية الحكومية في قطر ، اذ اخذت تشكل ارقاماً كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها تراوحت ما بين ٧٥-٩٥ بالمائة في العقد الثامن من القرن العشرين وهي نسب ما كان لها ان تتحقق

لولا عوائد مالية كبيرة تجسدت في اتفاقيات نفطية وسياسة حكومية اولت لهذا القطاع اهتماماً بالغاً ، اذ اصبح يشكل العمود الفقري للدخل القومي[٦٠].

اتضح من البيانات والتقارير التي حملت واردات حكومة قطر من النفط تؤكد بِأرقامٍ لا تقبل الشك ان اتفاقية مناصفة الارباح الموقعة في ايلول ١٩٥٢ رفدت الخزينة القطرية بنسب ارباح مرتفعة وكبيرة ، فقبل عام المناصفة لم تكن الايرادات النفطية مجتمعة اكثر من ٤ ملايين دولار ، بيد ان التوقيع جعل ايرادات عام ١٩٥٢ تقفز الى ١٠ ملايين دولار ، و قرابة عقدين من الزمن (١٩٥٢ – ١٩٧٠) نجد ان تلك الواردات في تنامي مستمر فمع نهاية العقد السادس اصبحت الايرادات مائة و٢٥ مليون دولار وبنسبة قاربت الـ١٣ ضعفاً ، وهنا تكمن اهمية موضعنا الموسوم ، اذ كان لاتفاقية المناصفة الاثر البالغ والسبب الوحيد في تعاظم تلك الواردات في امارة صغيرة بالمساحة وعدد سكان قليل، فما كان لتلك الواردات الا ان وظفت بطرق علمية وسياسات استراتيجية في كل المجالات لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اذ عدت واردات المناصفة ركيزة اساسية وحجز زاوية لعوامل النهضة والتطور في قطر.

قطاع الصناعة

بدأ اهتمام الحكومة القطرية بالقطاع الصناعي بشكل كبير ومبكر فبعد اشهر قليلة على توقيع اتفاقية مناصفة الارباح ودخول اموال كبيرة الى ميزانية الامارة رسمت الحكومة سياسة صناعية قائمة على سد الانتاج المحلي والاستثمار في آن واحد، اذ أنشأت عام ١٩٥٣ اول مصانع للاسمنت في قطر، اذ اعطت الحكومة للشركة المنفذة رخصة انشاء المصنع مقابل حصولها على ٣٠ بالمائة من الارباح الصافية ودون المشاركة في رأس المال، وبعد نجاح التجربة اقدمت الحكومة عام ١٩٦٥ على انشاء شركة قطر الوطنية للأسمنت وبرأسمال قدره ٣٥ مليون روبية، وبطاقة انتاجية قاربت ١٠٠ الف طن سنوياً بحلول عام ١٩٧٠، وعلى صعيد متصل كانت حاجة قطر الى صناعات مهمة تسد حاجتها المحلية لاسيما صناعة الدقيق، فأنشأت مصنعاً لهذا الغرض عام ١٩٦٩ ، وبرأسمال بلغ ٥ ملايين ريال قطري، وباشر بالانتاج بعد الاستقلال عام ١٩٧١[٦١]، وازدهرت صناعة الحديد في قطر والتي تعد من الصناعات الثقيلة التي وفرت المواد الاولية لصناعات اخرى ، ولعل وصول اعداد المنشآت الصناعية عام ١٩٧٣ الى ٧٩ منشأة دليل واضح على تطور ذلك القطاع الذي لم يكن يملك سوى منشأتين عام ١٩٥٠[٦٢].

اصبح النفط مادة اولية واساسية في العديد من الصناعات في قطر، اذ ظهرت صناعات تكرير النفط بمشتقاته المختلفة والغاز الطبيعي والاسمدة الكيماوية نتيجة لازدياد انتاج الحقول النفطية البرية والبحرية والتي كان من اهمها (دخان و العد الشرقي و ميدان محزم و بو الحنين و البندق والخليج والشاهين وكركرة والريان) التي استغلتها شركات نفط بريطانية و يابانية وهولندية وامريكية وفرنسية ، وتعاظمت وارداتها، اذ تم انشاء اول مصنع للأسمدة النيتروجينية في حزيران ١٩٦٩ بعد عامين من التجارب والاختبارات، اذ عد هذا المشروع رائداً في منطقة الشرق

الاوسط والخليج العربي، وعلى اثر ذلك تأسست شركة قطر للأسمدة الكيماوية (كافكو) وبرأسمال بلغ ٥٦,٧١٤,٠٠٠ ريال، وخرجت اولى كميات الانتاج اواخر عام ١٩٧٣ من مادتي الامونيا واليوريا، وما كان لتلك الصناعات ان تقوم لولا رفدها بأموال من عائدات النفط[٦٣] .

قطاع الزراعة

القت عوائد النفط بظلالها الايجابية على كافة القطاعات والاقتصادية، لاسيما الزراعية منها اذ بدأ العمل بأنشاء حقول زراعية خاصة وفرت محاصيل لأهل الامارة وفرص عمل في هذا القطاع فبعد ان كانت اعدادهم عام ١٩٦٠ (٦٠٦) عامل، ارتفعت عام ١٩٦٥ الى (١٥٠٦) عامل، لتصل في مطلع عام ١٩٧٠ الى (١٨٧٢) عامل ، وعلى صعيد متصل فإن الثروة الحيوانية شهدت تطوراً وازدياداً في اعدادها عبر حقول ومراعٍ خاصة لتربية الحيوانات كان ابرزها في المنطقة الشمالية من قطر لتوافر الظروف الملائمة لها[٦٤].

رابعاً – الاثار الاجتماعية و الثقافية لاتفاقية مناصفة الارباح في قطر

ازدهر القطاع النفطي في قطر بشتى انشطته، وفي هذا الصعيد اصبح لاهل الامارة حظ اوفر في توفر فرص عملٍ في تلك العمليات النفطية سواء ما كان يخص الاستخراج والانتاج والنقل والتوزيع وحراسة المنشآت النفطية وانابيبها وفرص عمل اخرى ارتبطت مباشرة بتلك العمليات ولعل الاحصائيات تؤكد ان اعداد العمال في تزايد مستمر بعد اتفاق مناصفة الارباح عام ١٩٥٢، وفرت تلك الاموال بناء مشاريع جديدة وبنى تحتية مختلفة كلها احتاجت ايدي عاملة كان للقطريين الاسبقية في الحصول عليها وفي الشركات النفطية العاملة فوق اراضيها[٦٥].

إن بناء المشاريع العمرانية وتوفير الخدمات الضرورية وانشاء البنى التحتية كلها عوامل جعلت التوطن صفة امتاز بها اهالي قطر، فبعد توفر فرص العمل في قطاعات الاقتصاد المختلفة ونتيجة ازدياد العوائد المالية وارتفاع معدلات الدخل الحكومي والفردي، شهد قطاع السكان تنامي كبير في الاعداد ففي الوقت الذي كانت اعداد القطريين عام ١٩٥٤ لا تتجاوز الـ ٣٠ الف شخص ، ارتفعت بشكل ملحوظ في بداية الستينات الى ٥٥ الف شخص، وبعد ان نالت قطر استقلالها عام ١٩٧١ ارتفعت اعداد السكان الى ١١٧ الف شخصاً، وفي اوائل عام ١٩٧٥ اشارت احصائيات الامم المتحدة ان سكان قطر بلغ تعدادهم ١٤٤ الف شخص، وان دل هذا على شيء انما يدل على تضاعف اعداد السكان بشكل كبير ومعدلات نمو عالية سنوية بلغت ٥,٣ بالمائة نتيجة التطور الكبير الذي شهدته كل مجالات الحياة التي انعكست على معدلات الرفاهية والاستقرار والتي ما كان لها ان تتحقق لولا تضخم عائدات النفط بشكل كبير[٦٦].

اهتمت الحكومة القطرية بالنواحي الثقافية والاجتماعية كثيراً ، اذ اسست عام ١٩٥٣ اول نادٍ ثقافي عُرف باسم (نادي المكتبة الاسلامية) ثم تلاه تأسيس نوادٍ اخرى ابرزها، نادي الطليعة ونادي كبار الموظفين (نادي الخليج)، و

ونادي الجزيرة واتحاد العرب ونادي النجاح، ولا يفوتنا ان نذكر ان جميع تلك التجمعات الثقافية تحولت الى اندية رياضية بموجب القانون الصادر عام ١٩٦٣ التي اصبحت تدار من قبل الاتحاد القطري للألعاب الرياضية، وعلى صعيد متصل اخذت الحياة الفكرية تزدهر هي الاخرى، اذ تأسست العديد من المكتبات العامة لنشر الوعي الثقافي والعملي والتكنولوجي ومن اهمها مكتبة المعارف العامة عام ١٩٥٦، ومكتبة التلميذ ومكتبة العروبة، ومكتبة قطر الوطنية[٦٧].

ان الصحافة ارتبطت بظهور النفط وتنامي عائداته المالية الكبيرة، ولذلك فمعظم المؤسسات الصحفية أو دور النشر التي ظهرت في تلك الفترة وما بعدها، و ارتبط قيام الصحافة بوزارة المعارف التي كان لها دور ثقافي وإعلامي واضح قبل إنشاء إدارة الإعلام التي تحولت إلى وزارة عام ١٩٧٢، و ارتبط قيامها بالمؤسسات الحكومية، اذ خضعت الصحافة لقوانين الرقابة على المطبوعات والنشر والتي صدرت على ثلاث مراحل : المرحلة الأولى عام ١٩٦٦ والثانية عام ١٩٦٨ والثالثة عام ١٩٦٩، وافتتحت محطة للإذاعة في قطر في عام ١٩٦٨ ، وكان اول بث تلفزيوني في عام ١٩٧٠ ،وتعد مجلة العروبة اول اصدار صحفي تلتها مجلة في اللغة الانكليزية باسم (اخبار الخليج Gulf News) ، و جريدة العرب عام ١٩٧٢، واسهمت شركات النفط في ادخال السينما و المسرح الى قطر عبر النوادي والقاعات الخاصة بها في دخان وامسيعيد والدوحة[٦٨].

قطاع التعليم

ازدهرت الحياة التربوية والتعليمية في قطر في النصف الثاني من القرن العشرين بعد ان كانت الكتاتيب هي السائدة، فسرعان ما اخذت المدارس الابتدائية والثانوية تنتشر في معظم انحاء قطر لتزداد معها اعداد المعلمين والطلبة، فمنذ عام ١٩٥١ اصبح التعليم الزامياً للذكور، وبحلول عام ١٩٥٤ دخل تعليم الاناث هذا القطاع، اذ خصصت الحكومة لهذا القطاع مبالغ كبيرة من عائدات النفط، ففي عام ١٩٥٦ بلغت عدد المدارس ثمانية عشر مدرسة، ضمت (١٥١٠) طالب، وبكادرٍ بلغ ٨٤ مدرساً[٦٩]، وتأكيداً على مدى الاهتمام بقطاع التربية والتعليم تولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ادارة المعارف عام ١٩٥٦، اذ الشيخ خليفة وجه بوضع سياسات تعليمية عامة ومجانية لاهل الامارة، وأنشأت خمسة رياض اطفال، وبحلول العام الدراسي ١٩٧٢- ١٩٧٣ كانت اعداد الطلبة في قطر (٢٣,٩٨٧) طالب وطالبة ضمتهم (٧٩) مدرسة، وبملاك تدريسي بلغ (٩٣٧) مدرس ومدرسة، و في عام ١٩٧٣-١٩٧٤ بلغت اعداد تلك الكوادر ١٣١٦ معلم ومعلمة، وارتفعت اعداد المدارس بحلول العام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ الى ٩٨ مدرسة ضمت في صفوفها (٣٢٣٨٧) طالب وطالبة ، وفي عام ١٩٨١ تزايدت اعداد الطلبة الى(٤٢٦١٠) ذكوراً وإناثاً من محليين ووافدين من جنسيات مختلفة[٧٠]، وبحلول عام ١٩٨١ ارتفعت اعدادهم الى ٣٧٩٥ معلم و معلمة ، ونتيجة لهذا التطور والنمو الكبيرين لقطاع التعليم رصدت حكومة قطر في ميزانيتها السنوية مبالغ كبيرة وصلت الى (٦٧,٩٤٤,٧٣٦)

ريال قطري[٧١] ، وان هذا القطاع شهد تطوراً واضحاً في تنامي اعداد المدارس الدينية والمعاهد وغيرها من دور العلم[٧٢].

يعد العام الدراسي ١٩٧٣-١٩٧٤ بداية حقيقية لتأسيس نواة التعليم العالي في قطر بافتتاح اول الكليات بإسم (كلية التربية) والتي امست فيما بعد نواة حقيقية في تأسيس جامعة قطر التي تضاعفت اعداد الطلبة المقبولين فيها للعام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١ الى ١٢٣٤ طالب وطالبة، وشهدت قطر لاول مرة بداية حقيقية للتعليم المهني والاهلي وارسال البعثات الدراسية الى الخارج، اذ قاربت اعدادهم (٥٨١) في مختلف الاختصاصات العلمية منها والانسانية[٧٣].

يعد قطاع التعليم في قطر واحداً من اهم المجالات الحيوية التي سرعان ما تطورت ونمت بفضل العوائد المالية التي وفرتها إتفاقية مناصفة الارباح وعلى شتى الاصعدة سواء ما كان منها مدارس وتدريسيين وابنية ومؤسسات تتعلق بقطاع التربية والتعليم ، اذ كان للمدارس الخاصة نصيب من ذلك التطور الذي لم يقتصر على التعليم العام ، اذ بلغت اعداد رياض الاطفال عام ١٩٧٣ (١١) روضة ، وفي عام ١٩٨٠ بلغت ١٥ روضة ، وبحلول عام ١٩٨٤ ارتفعت الى ٣٤ روضة ، مما يؤكد الاهتمام الحكومي بهذا الجانب ووفرة الاموال المرصودة له ، اما اعداد المدارس الابتدائية الخاصة فارتفعت هي الاخرى من ٥ عام ١٩٧٣ الى ١١ مدرسة عام ١٩٨٠ ، والى ٢٤ مدرسة عام ١٩٨٤[٧٤].

القطاع الصحي

شهد القطاع الصحي في عهد الشيخ علي بن عبدالله بن جاسم (١٩٤٩- ١٩٦٠) اهتماماً كبيراً بالمستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية لاسيما بعد ان زودت الحقول النفطية على الامارة عائدات كبيرة دفعتها لتقديم الخدمة الصحية للعاملين في القطاع النفطي وللمواطنين فعمدت الى اعادة تأهيل مستشفى الدوحة[٧٥] ، وانشاء المراكز الصحية واماكن للحجر واستعان الشيخ بفريق طبي بريطاني باشر اعماله في كانون الاول ١٩٥٢ (اي بعد اشهر قليلة على توقيع اتفاقية المناصفة) لرسم سياسة صحية وطبية وكان لشركة تنمية نفط قطر المحدودة دوراً في هذا المجال[٧٦].

افتتح الشيخ علي في شباط ١٩٥٧ مستشفى جديد عرف بـ(مستشفى الرميلة) في منطقة جميلة ، اذ عد من ارقى مستشفيات الشرق الاوسط، اذ شيد على طراز عالٍ، مؤلف من طابقين وبواقع ١٢٠ سرير وسكن للأطباء وعيادات طبية ملحقة ومختبرات وبلغت تكلفته ٣,٥ مليون جنيه استرليني، واستحدث اقسام جديدة في مستشفى الدوحة للأمراض الصدرية والنفسية والمزمنة، واسس مستشفى اخر للأمراض النسائية والاطفال عام ١٩٥٩، ومستشفى اخر عرف باسم (مستشفى حمده) في ايار من العام ذاته بواقع ٦٦ سريراً، وافتتحت العديد من الصيدليات في مناطق متفرقة من الدوحة

وعيادات لطب الاسنان، والتي اخذت تستقبل مئات الاشخاص يومياً وعلاجهم بالمجان، و في عام ١٩٦٤ صدر قانون رقم (١٣) الخاص بتنظيم الواقع الطبي بكل اشكاله واقسامه و مرافقه(٧٧).

اسهمت شركات النفط العاملة في قطر بتطوير القطاع الصحي بأنشائها المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات وعيادات لطب الاسنان وصيدليات متعددة في امسيعيد وحقل دخان النفطي، لتقدم الخدمة الطبية لتعود بالنفع العام على اهالي قطر، اذ قدمت الشركة للشيخ علي المساعدات المالية والمشورة في القطاع الصحي وتوفير كوادر طبية متخصصة من بريطانيا و جنسيات اخرى(٧٨).

ان الكادر الطبي في عام ١٩٦٥-١٩٦٦ بلغ ٤٠ طبيباً من جنسيات مختلفة و١٥٤ ممرض وممرضة، ويضاف اليهم الكوادر الطبية في شركات النفط العاملة مما يعني توفر الخدمة الطبية بدرجة ممتازة في العاصمة والقرى والارياف، وانضمت قطر الى منظمة الصحة الدولية عام ١٩٥٤، واسهمت في بناء مؤسساتها(٧٩)، ولا يفوتنا ان نذكر ان وزارة الصحة تأسست في ٣ حزيران ١٩٧٠، وفي عام ١٩٧٢ تم انشاء مستشفى لمرضى السل باسم (المركز الصحي للمطار) في احد ابنية المطار، و تأسست مؤسسة حمد الطبية بموجب مرسوم أميري في شهر تشرين الاول عام ١٩٧٩، وهي مؤسسة رائدة غير ربحية تعنى بالرعاية الصحية في دولة قطر، وتقوم بإدارة أربع مستشفيات رئيسية هي مستشفى حمد العام، ومستشفى الرميلة، ومستشفى النساء والولادة، ومستشفى الأمراض النفسية، ذلك بالإضافة الى مراكز الرعاية الصحية الأولية(٨٠).

نستنتج مما سبق ان اتفاقية مناصفة الارباح في قطر الموقعة في ١ ايلول عام ١٩٥٢ اختلفت في بعض موادها عن الاتفاقيات التي وقعتها الاقطار التي سبقتها في هذا المضمار كالسعودية والكويت والعراق، اذ استطاعت حكومة قطر في مدة وجيزة بعد تصديرها النفط من اجبار الشركة على الحصول على نصف الارباح كانت هي الاقصر، ولعل وجود الشيخ علي بن عبدالله بن جاسم آل ثاني على سُدة الحكم رفد الاتفاقية بإيجابيات كثيرة لما يمتلكه من وعي وحرص ودبلوماسية انتزع بها نصف حقوق شعبه ومع دخول الاتفاقية اشهرها الاولى واعوامها المتتالية حتى تضاعفت كميات الانتاج وازدادت الحقول النفطية وتعاظمت الايرادات المالية عاماً بعد اخر، والتي استثمرتها الحكومات القطرية في زراعة واعدة وصناعات متقدمة ومتطورة وتجارة مزدهرة وتعليم متقدم وحركة فكرية نمت ولو بشكل بطئ ، وانتقلت مناصفة الارباح في اتفاقيات النفط البرية الى امتيازات البحرية التي رفدت الخزينة بأموال جديدة ، إذ تعاضدت كل الجهود نحو رفع نسبة المشاركة في تلك الشركات و من ثم تملكها لصالح الدولة في منتصف سبعينات القرن الماضي والتي اخذت تدير شؤون النفط شركتها الوطنية، واخيراً يمكن القول ان ما حققته اتفاقية المناصفة يعد منطلقاً حقيقياً نقل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى افضل المستويات في مدة وجيزة تطورت فيها الصحافة والمسرح والاذاعة والتلفزيون وارتفعت مدخولات الفرد والميزانية العامة التي النصف مليار دولار في منتصف سبعينيات القرن العشرين،

ولعل ما القته اتفاقية المناصفة في رسم سياسة نفطية جديدة كان لقطر فيها مركزاً متقدماً في انتاج النفط والغاز في الخليج العربي والشرق الاوسط والعالم.

الخاتمة:

ان اتفاقية مناصفة الارباح في قطر الموقعة في ١ ايلول عام ١٩٥٢ اختلفت في بعض موادها عن الاتفاقيات التي وقعتها الاقطار التي سبقتها في هذا المضمار كالسعودية والكويت والعراق، اذ استطاعت حكومة قطر في مدة وجيزة بعد تصديرها النفط من اجبار الشركة على الحصول على نصف الارباح كانت هي الاقصر، ولعل وجود الشيخ علي بن عبدالله بن جاسم آل ثاني على سُدة الحكم رفد الاتفاقية بإيجابيات كثيرة لما يمتلكه من وعي وحرص ودبلوماسية انتزع بها نصف حقوق شعبه ومع دخول الاتفاقية اشهرها الاولى واعوامها المتتالية حتى تضاعفت كميات الانتاج وازدادت الحقول النفطية وتعاظمت الايرادات المالية عاماً بعد اخر، والتي استثمرتها الحكومات القطرية في زراعة واعدة وصناعات متقدمة ومتطورة وتجارة مزدهرة وتعليم متقدم وحركة فكرية نمت ولو بشكل بطئ ، وانتقلت مناصفة الارباح في اتفاقيات النفط البرية الى امتيازات البحرية التي رفدت الخزينة بأموال جديدة ، إذ تعاضدت كل الجهود نحو رفع نسبة المشاركة في تلك الشركات و من ثم تملكها لصالح الدولة في منتصف سبعينات القرن الماضي والتي اخذت تدير شؤون النفط شركتها الوطنية، واخيراً يمكن القول ان ما حققته اتفاقية المناصفة يعد منطلقاً حقيقياً نقل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى افضل المستويات في مدة وجيزة تطورت فيها الصحافة والمسرح والاذاعة والتلفزيون وارتفعت مدخولات الفرد والميزانية العامة التي النصف مليار دولار في منتصف سبعينيات القرن العشرين، ولعل ما القته اتفاقية المناصفة في رسم سياسة نفطية جديدة كان لقطر فيها مركزاً متقدماً في انتاج النفط والغاز في الخليج العربي والشرق الاوسط والعالم.

الهوامش:

(١)جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، تقديم: احمد عزت عبدالكريم، المجلد الرابع، دار الفكر العربي، ١٩٩٦، ص ٤٤٩-٤٥٠.

(٢) كانت توقيع الاتفاقية في المملكة العربية السعودية في ٣٠ كانون الاول ١٩٥٠، و اما الكويت في ٣٠ كانون الاول ١٩٥١، وفي العراق بتاريخ ١٧ شباط ١٩٥٢ . غسان غازي يوسف الجشعمي، امتيازات شركات النفط في العراق ١٩٢٥- ١٩٥٢ دراسة تاريخية، بحث منشور، مجلة الباحث، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني، ١٠ ايار، ٢٠٢٢، ص٢١٦.

(٣) ابراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الاولى حتى عام ١٩٧٣ ، ط١، الدوحة ، ١٩٨٥ ، ص١٨٩؛ ينظر كذلك:

Stephen Hemsly Longrigg, op, cit, p 105.

(٤) الشيخ عبدالله بن جاسم بن محمد آل ثاني: ولد في عام ١٨٨٠ في الدوحة ، ويعتبر مؤسس الدولة القطرية الحديثة تولى الحكم عام ١٩١٣، تنازل عن الحكم لابنه عبدالله في ٢٠ آب ١٩٤٩، توفي بسكتة قلبية في ٢٥ نيسان ١٩٥٧ عن عمر ٧٧ عاماً. عامر محمد بسيوني ، مسيرة الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني (١٣٣١ – ١٣٦٨ هـ – ١٩١٣م الى ١٩٧٥) الجانب السياسي، الدوحة ، ٢٠٠٦.

(٥) سطام بن غانم بن سعد الحربي، التطور السياسي في قطر: ١٩٦٨ – ١٣٩٢ هـ / ١٩٤٩– ١٩٧٢ م، اطروحة دكتوراه، جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ٢٠١٥، ص٣٦–٣٧.

(٦)اختلف المؤرخون في تحديد يوم تصدير الكميات الاولى من ميناء امسيعيد (٢٣–٢٩–٣٠) كانون الاول ١٩٤٩. احمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ط١، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، ١٩٩٩، ص ٢٢٠.

(٧) الشيخ علي بن عبدالله جاسم آل ثاني: الابن الاكبر للشيخ عبدالله ولد في الدوحة عام ١٨٩٤، اسهم بدور كبير في مفاوضات النفط، وقدم خدمات جليلة للشعب القطري ، توفي في ٣١ آب ١٩٧٤ في لبنان. سلمان الظفيري ، العالم الحاكم سمو الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني سيرته واعماله، ط١ ، دار الاصول العلمية، ٢٠٢٠.

(٨)F. R. U. S .Vol. IX, 1952 Memorandum of Conversation, By David Longanecker of the office of African Affairs, 31March, 1952, P. 575.

(٩) موزة سلطان الجابر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٣٠–١٩٧٣ ،مركز الوثائق والدراسات الانسانية، قطر، ٢٠٠٢، ص ١١٤–١١٥.

(١٠)علي ناجح محمد العلواني، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه، منطقة الخليج العربي ١٩٤٧– ١٩٦٣، اطروحة دكتوراه، جامعة الانبار، كلية الاداب ، ٢٠١٥، ص ١٧١.

(١١) نصت هذه المسودة على ديباجة وثمان مواد، علماً انها لم يتم التوقيع عليها، للمزيد ينظر:

F.O 1016/173 , p8–10.

(١٢) F.O 1017/173 , p 11 – 19.

(١٣) للمزيد ينظر: نص المادة الثانية في المسودة. F.O 1018/173, p 21 19–

(١٤) Ibid , P. 26 –30

(15) F.O 1016/173, p31.

(١٦) Ibid , p32 -39.

(١٧)شهد على توقيع الاتفاقية ستيجبراند و رولادكيند كما جاء في خاتمة الوثيقة.

(١٨) F.O, An agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment Company (in Qatar) Limited regarding oil revenues , 1016/175, 28 September 1952, p 1-2.

(١٩) الرطل يعادل ٤٥٣ غرام.

(٢٠)F.O, An agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment Company (in Qatar) Limited regarding oil revenues , 1016/175, 28 September 1952, p 3-4.

(٢١) F.O, An agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment Company (in Qatar) Limited regarding oil revenues , 1016/175, 28 September 1952, p 4.

(٢٢) للتعرف على المزيد ينظر : نص المادة الثانية الفقرة (ج) بنقاطها الخمس.

(٢٣) انظر : نص المادة الخامسة في الاتفاقية المعدلة.

(24)F.O, An F.O, An agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment Company (in Qatar) Limited regarding oil revenues , 1016/175, 28 September 1952 , p 5-10.

(25) F.O, An agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment Company (in Qatar) Limited regarding oil revenues , 1016/175, 28 / September/ 1952, p 11-16.

(2)F.O, An agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment Company (in Qatar) Limited regarding oil revenues , 1017/175, 29 / September/ 1952, p 17.

(3) F.O, British Residency Bahrain, (1536/100/ 52) , 1 /October /1952.

(4)F.O, British Residency Bahrain, (153401/ 52) , 5 /October /1952.

(5)F.O, British Residency Bahrain, EA (1536/55) , 10/October/ 1952.

(٢٩) Crystal Jill , oil and politics in the gulf: rulers and merchants in Kuwait and Qatar , Cambridge University press , New York ,1990, p 131؛

سطام بن غانم بن سعد الحربي، المصدر السابق، ص ٤٦.

(٣٠) F.O, British Residency Bahrain, EA 1536/60 , 15/ October / 1952.

(٣١) F.O, British Residency Bahrain, 1536/ 104/52, 17/November / 1952.

(٣٢) نصت الاتفاقية على مقدمة وسبع مواد، ينظر نص الاتفاقية، سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية، منطقة الخليج، منظمة الاقطار العربية المصدر للبترول، الكويت ، ١٩٧٨.، ص٤٤٤-٤٤٥.

(٣٣) علي معجل خلف الشعيبي، الامتيازات النفطية البحرية في قطر ١٩٤٨-١٩٧٥ ، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، المجلد ٢، العدد ٤٩، ٢٠٢٢، ص ٢٢٦ .

(٣٤)سعد علام، المصدر السابق، ص ٤٨٨-٤٩١.

(٣٥) للتعرف على المزيد من التفاصيل حول نصوص هذه المواد انظر: سعد علام، المصدر السابق، ص ٤٩٢-٤٩٦.

(٣٦)المصدر نفسه، ص ٤٩٧-٤٩٩.

(٣٧) يذكر العميد محمود بهجت سنان ان الاتفاقية وقعت في ٧ اب ١٩٥٥، تاريخ قطر العام، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦، ص ٢٩٠ -٢٩٦.

(٣٨) الموافق الثامن والعشرين من ذي الحجة ١٣٧٤ هـ، وتضمنت الاتفاقية مقدمة وثمانية مواد.

F.O, Qatar Petroleum: Copies of agreements between the company and the ruler of Qatar, 1016/435, p 1-5.

(٧) F.O, Qatar Petroleum: Copies of agreements between the company and the ruler of Qatar, 1017/435, p 6-10.

(٤٠)موزة سلطان الجابر، المصدر السابق، ص 113-109 .

(٤١)المصدر نفسه، ص١١٧.

(٤٢)المصدر نفسه، ص١٢٠.

(٤) F.O., Annual Report for the Persian Gulf for 1957, Bahrain,371/126869 August 1957, p. 13 .

(٤٤) احمد بن علي بن عبدالله بن جاسم آل ثاني : ولد في الدوحة عام ١٩٢٠ ، تولى حكم قطر في ٢٤ تشرين ١٩٦٠ حتى ٢٢ شباط ١٩٧٢ على اثر انقلاب قام به ابن عمه الشيخ خليفة بن حمد تولى على اثرها الحكم، واستقلت قطر في عهده عام ١٩٧١، توفي الشيخ احمد في لندن في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٧. موزة سلطان الجابر، المصدر السابق، ص٤٥٥-٤٥٨.

(٤٥) طارق نافع الحمداني، قطر من النشوء الى قيام الدولة الحديثة، دار الوراق للنشر، بغداد، ٢٠١٢، ص٨٦.

(٤٦) وزارة العدل القطرية، مجموعة قوانين قطر ١٩٦٠- ١٩٨٠، الدوحة، ١٩٨٠، ص٨٢٨-٨٣٣.

(٤٧)احمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٤٨) اتحاد الامارات العربية التسع : وهو اتحاد حاول ضم امارات الساحل السبع وقطر والبحرين ، ولم يكتب له النجاح لعدة معوقات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية رغم التوقيع على الاتفاقية في ٢٥ شباط ١٩٦٨ واستمرار المفاوضات لغاية عام ١٩٧١، احمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الامارات العربية التسع في الخليج العربي١٩٦٨ – ١٩٧١ م، دراسة ووثائق، ط٢، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٩٨. ص٢٧ -٤٥.

(٤٩) للتعرف على المراسلات والمذكرات الخاصة باستقلال قطر انظر: وثائق وزارة الخارجية البريطانية: 172. F.C.O , Qatar independence

, 8/1723, p

(٥٠)عد ١ كانون الثاني ١٩٧٣ موعداً لبدء سريان هذه الاتفاقية. جاك دولوناي وجان ميشيل شارليه، الجانب الخفي من تاريخ البترول ١٨٥٩-١٩٨٤، ترجمة: اللواء محمد سميح السيد، الطبعة الاولى، ١٩٨٧.، ص ٨٦.

(٥١) سعد علام، المصدر السابق،ص٤٤٦ .

(٥٢)علي معجل خلف الشعيبي، الامتيازات النفطية البحرية ،ص ٢٣١؛ للتعرف على نص اتفاقية المشاركة ينظر: سعد علام، المصدر السابق، ص ٤٤٦؛ للتعرف اكثر على مبدأ المشاركة ينظر: ايان سيمور، المصدر السابق، ص٣٠-٣٣؛ جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الاوسط ١٩٠١-١٩٧٢،الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧.، ص١٧٠-١٧٥.

(٥٣) انظر نص التشريعات والقوانين النفطية ، سعد علام، المصدر السابق، ص٤٤٧- ٤٥٥.

(٥٤) سعد علام، المصدر السابق، ص ٤٥٦-٤٦٢.

(٥٥) اعتمدت الباحثة على مجموعة من المصادر في اعداد هذا الجدول اهمها : الوثائق البريطانية وملفات وزارة المالية والبترول القطرية و ايان سيمور، توفيق خلف ياسين السامرائي، زهير قاسم محمد علي السامرائي، التطورات الاقتصادية في قطر، مجلة سر من رأى، المجلد ١٠، العدد ٣٩، كانون الاول ٢٠١٤، جان جاك بيريبي، ، الخليج العربي، ترجمة: نجدة هاجر وسعيد الغز، ط١، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥٩.، ص ٢٤٢.؛ ان انخفاض معدلات الانتاج والتصدير لعام ١٩٥٩ جاءت نتيجة الحريق الذي اصاب المنشآت النفطية في قطر مما قلل تلك الكميات، موزة سلطان الجابر، المصدر السابق ، ص ١٢٥؛ ان انتاج النفط في قطر بالسنوات ١٩٧٤- ١٩٧٩ وجد بملايين البراميل سنوياً فتم تقسيمه على ٧.٣٣ ليكون الانتاج موحد بالطن في جميع السنوات ، ايان سيمور ، المصدر السابق، ص ٤٤٢؛ احمد محمد احمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير ، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، ١٩٩١.، ص ٣١.

(٥٦) زهير قاسم محمد علي السامرائي ، قطر التطورات السياسية والاقتصادية ١٩٧١ -١٩٨١ دراسة تاريخية، ط١، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٩، ص ١٤٢.؛ وزارة المالية والبترول القطرية ادارة شؤون البترول، الدوحة، احصائيات عام ١٩٧١، ص ١٨. F.O ,An agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment Company (in Qatar) regarding oil revenues, ١٧٣/١٠١٦ 1/ October, 1952 , p 22 , F.O ,An agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment Company (in Qatar) regarding oil revenues, 1016/173 , 1/ December/ 1952, p 23.

(٥٧) علي معجل خلف الشعيبي، الامتيازات النفطية البحرية، ص٢٣٠ .

(٥٨) ايان سيمور، الاوبك: اداة تغيير، ترجمة: عبدالوهاب الامين، منظمة الاقطار العربية للبترول ، الكويت، ١٩٨٣ .ص ٤٢٨.

(٥٩)اعتمدت الباحثة في اعداد هذا الجدول على المصادر الاتية: ملفات وزارة الخارجية البريطانية ووثائق وزارة المالية والبترول القطرية و موزة سلطان الجابر و توفيق خلف ياسين السامرائي، زهير قاسم محمد علي السامرائي موزة سلطان الجابر، المصدر السابق، ص ١٢٥ ؛ ينظر كذلك : تقي رفاعي، تسعير النفط الخام، نيويورك، ١٩٧٤ ص ٥١-٥٢؛ ايان سيمور ، المصدر السابق، ص ٢٧ – ٢٨ ؛

F.O ,An agreement between the Ruler of Qatar and the Oil Investment Company (in Qatar) regarding oil revenues, 1016/173 , 1952, p 22-25.

(*) إن اتفاقية مناصفة الارباح الموقعة عام ١٩٥٢ وضعت بنداً اكدت فيه ان تكون واردات الحكومة القطرية بالجنيه الاسترليني، بيد اننا وجدنا المصادر التاريخية والاقتصادية تذكرها بالدولار الامريكي.

(٦٠) وزارة المالية والبترول القطرية، المصدر السابق، ص٩٥.

(٦١) وزارة الاقتصاد والتجارة ، احصائية عام ١٩٧١، الدوحة، ١٩٧١، ص٣٧.

(٦٢) موزة سلطان الجابر، المصدر السابق، ص ٩٩ .

(٦٣) علي معجل خلف الشعيبي، نشاط شركة النفط الانكليزية – الفارسية، ص ١٨٧.

(٦٤) توفيق خلف ياسين السامرائي، زهير قاسم محمد علي السامرائي، التطورات الاقتصادية، ص ٩٩.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٦٦) الكتاب السنوي الصادر عن الامم المتحدة لعام ١٩٧٤ ، ص ١١٠-١١١؛ مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨- ١٩٧١، مكتبة الاسكندرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠. ، ص ٣٩.

(٦٧) موزة الجابر، المصدر السابق، ص ٣٩٦.

(٦٨)المصدر نفسه ، ص٤٠٤ -٤١٣ .

(٦٩) كان عدد المدارس في قطر عام ١٩٥٢ مدرستين فقط، وبعدد طلبة لا يتجاوز ثلاثمائة طالب.

(٧٠) للتعرف على المزيد من التفاصيل حول سير العملية التربوية واعداد الطلبة والمدارس في المراحل الابتدائية والثانوية والاعدادية ينظر: وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي ١٩٩١-١٩٩٢، ص٥٧٠-٥٧٥؛ عياد فرحان رحيل منسي الشمري، تطور التعليم في قطر ١٩٥١-١٩٩٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تكريت ، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٣، ص ٧٥ ، ٨٢ .

(٧١) الجدير بالذكر ان الحكومة القطرية رصدت لقطاع التعليم في موازنة عام ١٩٩٥ مبلغ (١,٢٠١,٧٦٤,٣٤٧) ريال قطري .

(٧٢) عياد فرحان رحيل منسي الشمري، المصدر السابق، ص ٧٦-٧٧.

(٧٣)المصدر نفسه ، ص ١١٧ ، ١٣١، ١٥٧.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٧٥) كان يعرف هذا المستشفى في السابق باسم (الجسرة) .

(٧٦) يوسف ابراهيم العبدالله، تطور الاوضاع الصحية والطبية في قطر من الطب الشعبي حتى الطب الحديث، الدوحة، ٢٠١٤، ص٤٩- ٥٣.

(٧٧) فان جوتنج، ايادي الشفاء في قطر ، ترجمة: قاسم طوير، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، ٢٠٠٦، ص١١٠.

(٧٨) العميد محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

(٧٩)المصدر نفسه ، ص ٢٢٣-٢٢٥.

(٨٠) يوسف ابراهيم العبدالله ، المصدر السابق، ص٥٢.

المصادر:

1. Ibrahim Muhammad Shahdad, The development of the relationship between oil companies and the Arab Gulf states from the first concession contracts until 1973, 1st edition, Doha, 1985.

2. Ahmed Zakaria Al-Shalaq and Mustafa Aqeel Al-Khatib, Qatar and the Union of the Nine Arab Emirates in the Arabian Gulf 1968 - 1971 AD, Study and Documents, 2nd edition, House of Culture for Printing, Publishing and Distribution, Doha, 1998.

3. Ahmed Zakaria Al-Shalaq, Chapters from the Political History of Qatar, 1st edition, Doha Modern Press Limited, Doha, 1999.

4. Ahmed Mohammed Ahmed Al-Mansouri, Oil Economics in the Gulf Cooperation Council Countries, Master's Thesis, Umm Al-Qura University, College of Sharia and Islamic Studies, 1991.

5. Ian Seymour, OPEC: An Instrument for Change, translated by: Abdul Wahab Al-Amin, Arab Petroleum Countries Organization, Kuwait, 1983.

6. Taqi Rifai, Pricing Crude Oil, New York, 1974

7. Jacques Delaunay and Jean-Michel Charlier, The Hidden Side of the History of Petroleum 1859-1984, translated by: Major General Muhammad Samih Al-Sayyid, first edition, 1987.

8. Jean-Jacques Béribe, The Arabian Gulf, translated by: Najda Hajar and Saeed Al-Ghaz, 1st edition, Publications of the Commercial Office for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 1959.

9 .Jamal Zakaria Qasim, Modern and Contemporary History of the Arab Gulf, presented by: Ahmed Ezzat Abdel Karim, Volume Four, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1996.

10. Jawad Al-Attar, The History of Petroleum in the Middle East 1901-1972, Al-Ahlia Publishing and Distribution, Beirut, 1977.

11. Zuhair Qasim Muhammad Ali Al-Samarrai, Qatar Political and Economic Developments 1971-1981 Historical Study, 1st edition, Pages for Studies, Publishing and Distribution, Damascus, 2019

12. Zuhair Qasim Muhammad Ali Al-Samarrai, Economic Developments in Qatar, Sir Man Ra'a Magazine, Volume 10, Issue 39, December 2014

13. Sattam bin Ghanem bin Saad Al-Harbi, Political development in Qatar: 1968 - 1392 AH / 1949 - 1972 AD, doctoral thesis, Qassim University, College of Arabic Language and Social Studies, 2015.

14. Saad Allam, Encyclopedia of Petroleum Legislation for Arab Countries, Gulf Region, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Kuwait, 1978.

15. Salman Al-Dhafiri, the ruling scholar, His Highness Sheikh Ali bin Abdullah Al Thani, his biography and works, 1st edition, Dar Al-Usul Al-Ilmiyyah, 2020.

16. Tariq Nafi' Al-Hamdani, Qatar from emergence to the establishment of the modern state, Al-Warraq Publishing House, Baghdad, 2012.

17. Amer Muhammad Bassiouni, The Journey of Sheikh Abdullah bin Jassim Al Thani (1331 - 1368 AH - 1913 AD to 1975), The Political Side, Doha, 2006.

18. Ali Mujil Khalaf Al-Shuaibi, Offshore Oil Concessions in Qatar 1948-1975, Journal of the College of Education, University of Wasit, Volume 2, Issue 49, 2022, p. 226

19. _____ , The activity of the Anglo-Persian Oil Company in the Arabian Gulf 1932 - 1973, doctoral thesis, Anbar University, College of Arts, 2020.

20. Ali Najeh Muhammad Al-Alwani, United States policy towards the Arabian Gulf region 1947-1963, doctoral thesis, Anbar University, College of Arts, 2015.

21. Brigadier General Mahmoud Bahjat Sinan, General History of Qatar, 1st edition, Al-Ma'arif Press, Baghdad, 1966.

22. Ayad Farhan Raheel Mansi Al-Shammari, The development of education in Qatar 1951-1995, unpublished doctoral thesis, Tikrit University, College of Education for the Humanities, 2023.

23. Ghassan Ghazi Youssef Al-Jashami, oil company concessions in Iraq 1925-1952, historical study, published research, Al-Bahith Magazine, special issue of the Second International Scientific Conference, May 10, 2022.

24. Van Gotting, Healing Hands in Qatar, translated by: Qasim Tuwair, Doha Modern Press, Doha, 2006.

25. Yearbook issued by the United Nations for the year 1974.

26. Mufid al-Zaidi, Intellectual Currents in the Arabian Gulf 1938-1971, Bibliotheca Alexandrina, 1st edition, Beirut, 2000.

27. Moza Sultan Al-Jaber, Economic and Social Development in Qatar 1930-1973, Center for Documentation and Humanitarian Studies, Qatar, 2002.

28. Qatari Ministry of Justice, Collection of Qatar's Laws 1960-1980, Doha, 1980.

29. Qatari Ministry of Finance and Petroleum, Department of Petroleum Affairs, Doha, 1971 statistics.

30. Youssef Ibrahim Al-Abdullah, The development of health and medical conditions in Qatar from traditional medicine to modern medicine, Doha, 2014.

1. Crystal Jill , oil and politics in the gulf: rulers and merchants in Kuwait and Qatar , Cambridge University press , New York ,1990,

2. F. R. U. S .Vol. IX, 1952 Memorandum of Conversation, By David Longanecker of the office of African Affairs, 31March, 1952.

3. F.O, 1016/175, An agreement Company (in Qatar) Limited regarding oil revenues , between the Ruler of Qatar and the Oil Investment ,28 September 1952

4. F.O, 1016/435,Qatar Petroleum: Copies of agreements between the company and the ruler of Qatar.

5. F.O, British Residency Bahrain, (153401/ 52) , 5 /October /1952.

6. F.O, British Residency Bahrain, (1536/100/ 52) , 1 /October /1952.

7. F.O, British Residency Bahrain, EA (1536/55) , 10/October/ 1952.

8. F.O, British Residency Bahrain, EA 1536/60 , 15/ October / 1952.

9. F.O. 371/126869, Annual Report for the Persian Gulf for 1957, Bahrain, August 1957.